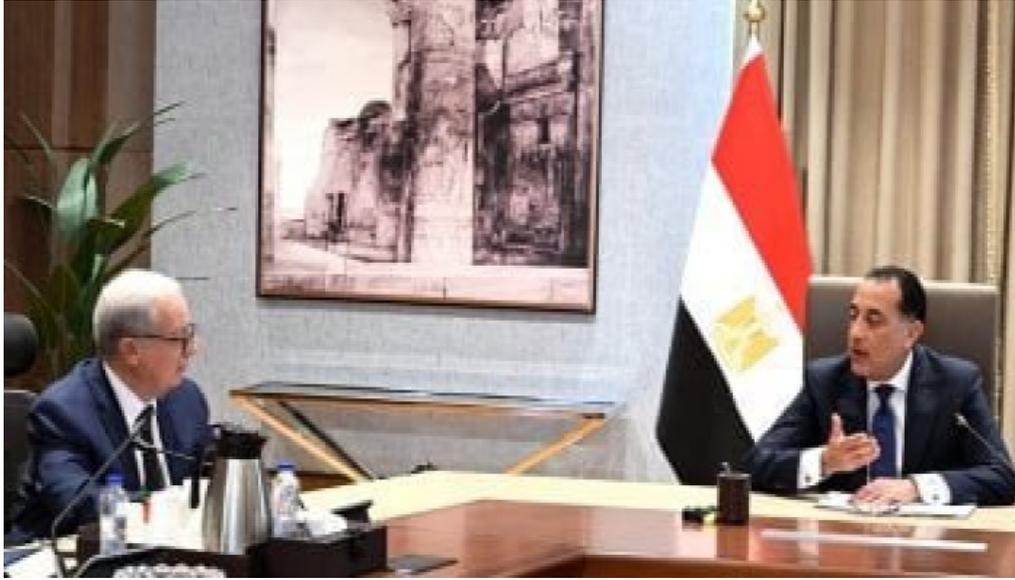


60 شركة على طريق الصندوق والطرح: حسين عيسى يفتح ملف التخارج تحت ضغط الدولار والدين



الثلاثاء 17 فبراير 2026 10:00 م

تتحرك الحكومة على مسار سريع لإعادة ترتيب ملكية وإدارة الأصول العامة [] نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية أعلن أنه يدرس ملفات 40 شركة مقترح نقلها إلى صندوق مصر السيادي [] وبالتوازي، تُتخذ إجراءات قيد مؤقت لـ 20 شركة أخرى في البورصة المصرية تمهيداً لطرحها نهائياً [] النتيجة المباشرة التي يفهمها السوق: نحو 60 شركة باتت "جاهزة للتحرك" وفق التكاليف الرئاسية، ما يعني توسعاً عملياً في برنامج الطرود ونقل الإدارة إلى مظلة استثمارية أكثر مرونة []

هذا المسار لا يُقدّم بوصفه قراراً منفصلاً بل يأتي متزامناً مع تحديث وثيقة "سياسة ملكية الدولة". الوثيقة تُطرح باعتبارها الإطار الحاكم للتخارج الجزئي أو الكلي من بعض القطاعات [] وفي قلب ذلك، هدف معلن: توسيع مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة [] لكن التحرك السريع يفتح سؤالاً ضاعاً: هل يجري بناء إصلاح هيكلي محسوب، أم إدارة أزمة سيولة عبر الأصول؟ خصوصاً مع وجود ضغوط تمويلية تتعلق بخدمة الدين وتوفير الدولار []

خريطة التحرك: 40 للصندوق و20 للبورصة ومعنى "الجاهزية"

إعلان دراسة ملفات 40 شركة لنقلها إلى صندوق مصر السيادي لا يعني مجرد تغيير إداري شكلي [] هو نقل مركز القرار من إدارة حكومية تقليدية إلى مظلة تُدار بمنطق استثماري [] هذا التحول يتيح تسريع القرار وفتح الباب للشراكات أو إعادة الهيكلة أو إعادة التسعير [] كما يخلق مسافة واضحة بين "الملكية العامة" بصورتها القديمة وبين نموذج إدارة يعتمد على التقييم والجدوى والعائد [] ومع ذلك، فإن حجم الرقم وحده يرفع سقف التدقيق المطلوب في معايير الاختيار وأسباب النقل []

الشق الموازي لا يقل حدة [] إجراءات قيد 20 شركة قيداً مؤقتاً في البورصة تمهيداً لطرحها نهائياً تعني أن الحكومة تتعامل مع السوق باعتباره قناة تنفيذ أساسية [] القيد المؤقت ليس تفصيلاً فنية [] هو خطوة تحضيرية لتجهيز الشركات لقواعد الإفصاح والطرح والتقييم [] وعندما يجتمع هذا المسار مع مسار الصندوق، يصبح لدينا رافعتان في وقت واحد: نقل أصول إلى الصندوق، وتجهيز شركات للبورصة [] وهذه الرافعتان تصنعان "برنامج تخارج" فعلي حتى لو لم يُسمَّ بهذه الصراحة []

الحديث عن جاهزية نحو 60 شركة للتحرك وفق التكاليف الرئاسية يرسل إشارة سياسية واقتصادية معاً [] سياسياً، يعني أن الملف أولوية على أعلى مستوى وأن تيرته ستتسارع [] اقتصادياً، يعني زيادة محتملة في صفقات الشراكة أو الطرح خلال فترة قصيرة [] وهذا بدوره يؤثر على توقعات المستثمرين، وعلى تقييمات الشركات، وعلى نظرة السوق لمدى جدية الحكومة في إعادة رسم دور الدولة [] لكنه في المقابل يرفع المخاطر إذا لم تُعلن التفاصيل في وقتها، لأن السوق لا يتسامح مع الغموض في ملفات بحجم الأصول العامة []

تحديث "سياسة ملكية الدولة": إطار التخارج أم غطاء للتوسع؟

تحديث وثيقة "سياسة ملكية الدولة" يُطرح كإطار حاكم للعملية [] الوثيقة، وفق الخطاب المعلن، تستهدف توسيع مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة [] هذا يعني أن التحركات ليست انتقائية [] بل مرتبطة برؤية تريد تقليص دور الدولة في قطاعات، أو تعديل شكل وجودها من "مالك ومشغل" إلى "منظم وشريك". وبحكم التعريف، فإن أي تحديث للوثيقة يترجم مباشرة إلى قطاعات مستهدفة، ونسب تخارج، وآجال زمنية، وآليات تنفيذ عبر الصندوق أو البورصة أو الشراكات []

لكن حدة الملف تتصاعد لأن الوثيقة، عملياً، تحدد من أين تخرج الدولة وإلى أين تظل [] ومع توسع الحديث عن التخارج الجزئي أو الكلي، تصبح الأسئلة تشغيلية وليست نظرية [] ما هي القطاعات التي سئفح بالكامل؟ وما القطاعات التي ستبقى فيها الدولة؟ وما الضمانات

التي تمنع تحول التخارج إلى تفكيك سريع لأصول رابحة؟ كل ذلك مرتبط بتفصيل واحد جوهري: كيف سٌكتب "سياسة ملكية الدولة" بعد التحديث، وهل ستتحول إلى التزام قابل للقياس أم تظل إطارًا عامًا يسمح بتغييرات حسب الضرورة التمويلية؟

المتابعون الذين ربطوا اختيار حسين عيسى بمنصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بهذا الملف يقرؤون التعيين بوصفه خطوة تنظيمية لإدارة عملية كبيرة. القراءة تقول إن التركيز الآن على إعادة هيكلة الأصول العامة وحصرها وتقييمها ثم إعادة إدارتها أو طرحها للشراكة مع القطاع الخاص أو البيع الجزئي عبر البورصة. وهذه ليست عملية مكتفية. هي عملية تؤثر على الإدارة والعمالة والحوكمة وحجم الدولة في الاقتصاد. ولهذا تُفهم تصريحات عيسى الأولى بعد توليه المنصب كإعلان أولوية لا مجرد تصريح عابر.

بين الإصلاح وضغط التمويل: حوكمة مطلوبة قبل تسريع الطروحات

التحركات تأتي في وقت تواجه فيه الحكومة ضغوطًا مالية تتعلق بخدمة الدين وتوفير السيولة الدولارية. هذه الخلفية تفسر لماذا أصبح ملف الأصول العامة في قلب السياسات الاقتصادية الحالية. عندما يشتد ضغط التمويل، تتحول الأصول إلى أداة سريعة لتوليد سيولة أو جذب شريك أو تحريك استثمار. لكن هذا يضع الحكومة أمام معادلة صعبة: تسريع الطروحات والنقل لتحقيق تدفقات، دون أن تبدو العملية مجرد تمويل قصير الأجل يستهلك أصولًا بدل أن يبني قدرة إنتاجية مستدامة.

الحكومة تقول إن الهدف هو تحسين الكفاءة وتعظيم العائد من الأصول. هذه صياغة تضع معيارًا واضحًا للحكم على النتائج. الكفاءة تعني إدارة أفضل، وتشغيل أفضل، وإفصاحًا أفضل. وتعظيم العائد يعني تقييمًا منضبطًا، وتسعيرًا عادلًا، وشراكات لا تُهدر القيمة. لكن خبراء — كما يرد في النص بصيغة عامة — يرون أن المسار يتطلب حوكمة واضحة و ضمانات للشفافية، حتى لا تتحول عملية الطرح إلى أداة تمويل قصيرة الأجل. هذه ليست ملاحظة تجميلية. لأنها تمس جوهر المخاطر: البيع تحت ضغط، أو الشراكة بلا قواعد، أو تقييمات غير مقننة.

التحدي الأكبر أن الجمع بين نقل شركات للصندوق وتسريع برنامج الطروحات يخلق ازدواجًا في قنوات التنفيذ. هذا قد يكون ميزة إذا كان الهدف توزيع الأدوات وتجنب الاعتماد على قناة واحدة. لكنه قد يتحول إلى نقطة ضعف إذا غابت وحدة المعايير والقواعد التي تحكم نقل أصل إلى الصندوق ليست دائمًا هي نفسها قواعد طرح شركة في البورصة. وإذا لم تظهر معايير موحدة للتقييم والاختيار والأولوية، سيتحول الرقم الكبير (60 شركة) من مؤشر قوة إلى مصدر شكوك حول الانتقائية والسرعة، خاصة عندما ترتبط العملية بتكاليفات رئاسية وضغوط تمويلية في الوقت ذاته.

في المحصلة، تعيين حسين عيسى في منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية يبدو مرتبطًا مباشرة بإدارة ملف حساس يجمع بين إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، وتحديث سياسة ملكية الدولة، وتسريع برنامج الطروحات. الملف لا يحتمل لغة عامة طويلة. لأنه يتحرك بالأرقام والقرارات. 40 شركة تُدرس للنقل إلى الصندوق. 20 شركة في مسار القيد المؤقت للبورصة. و60 شركة جاهزة للتحرك. ما سيحسم تقييم هذه الخطة ليس سرعتها فقط، بل تفاصيل الحوكمة والشفافية، وما إذا كانت تعظيم عائد فعلي أم مجرد استجابة عاجلة لضغط التمويل.